

الكويت تساعد على الانعاش الاقتصادي

في بريطانيا وفي أوروبا الغربية ! . .

[وصفت جريدة « الفاينشال تيمس » سير التقدم الذى بلغه إنتاج الزيت في الكويت بأنه « أروع حدث في تاريخ هذه الصناعة » وقالت إن الهدف للنشود هو إنتاج عشرة ملايين طن في العام ، وكانت هذه هي النية في عام ١٩٥١ ولكن من المحتمل الآن أن يتم بلوغه في نهاية العام الحالى إلا إذا استمر المعدل الحالى للإنتاج على ما هو عليه . وانتهت الجريدة إلى القول بأن هذا العمل سيكون عاملاً هاماً يساعد على الانعاش الاقتصادي لا في بريطانيا وحدها بل في أوروبا الغربية عامة]

وهم الأجانب النازحون وراء الكسب المادى ، فهؤلاء لا يهمهم العبث بجميع نواحي البلاد إذا لم يضرب على أيديهم ويدقق باختيارهم ويبعد حالاً غير المرغوب فيهم أو من يخل بنظام أو لا يحترم قانون وعرف البلاد ، لأن انتشار المبادئ الهدامة والأخلاق الرديئة بين العمال المجتمعين في محل واحد والذين يعانون مشقة العمل والمحيط الحشن سهل جداً . ويجب أن تحرم بعض الأعمال والوظائف إلا على الوطنيين لأنهم أحق من غيرهم في خيرات بلادهم وكل حكومة في العالم تجعل نصب عينها هدف معين هو مصلحة السكان ورفاهيتهم .

ويجب أن تستغل هذه المواد المتدفقة لصالح البلاد في الحاضر والمستقبل وألا يفرط فيها في المشروعات العديدة الأهمية . . .

ولكن . . . مهلاً ، فيجب عدم الاتكال على المستقبل ، بل يجب أن نعلم أن لكل مورد نهاية ، وكذلك منابع البترول والفحم والذهب ، وخير مثال لدينا في حالة البترول هو بعض آبار أمريكا التي أصبحت تغل ما لا يزيد عن ١٠٪ من منتوجها السابق ، وهذا ما يدعو الولايات المتحدة أن تتدخل جدياً في إنتاج البترول في الشرق الأدنى وأن تعدل عن سياسة العزلة التي نادى بها ساستها القدماء . كل ذلك لكي تضمن بقاء نسبة ما تحتاجه من بترول في يدها . . .

وإن بحث البترول والسياسة التي تتخذ حياله ، من أكثر البحوث تشعباً وأدقها موضوعاً ، وهو يختلف من بيئة لأخرى ومن زمان لآخر .

يعقوب الحمد

من هذه النبذة المختصرة التي نشرتها المجلة المالية نتبين أهمية النفط في الكويت ومقدار غزارته . وإنه مازال سير الحضارة في تقدم وما استمر شبح الحرب ماثلاً أمام العالم فإن رغبة الدول الكبرى في هذا المنتج الثمين تزداد يوماً بعد يوم . ولا ننسى أن الدول الكبرى تحاول أن تخزن لديها أكبر كمية ممكنة خوفاً من الطوارئ . ، لأنه عصب الحرب ، وفي الحرب كل قطرة منه تعادل قطرة من الدم . . .

وعندما ننظر إلى كمية الإنتاج - وهي عشرة ملايين طن - نجد أنها من الأرقام العليا في الإنتاج العالمى ، إذ تزيد عن إنتاج إيران والعراق مجتمعين وتعادل حوالى ثمان مرات من إنتاج مصر ، ومعنى ذلك أن الفوائد المادية التي ستجنيها حكومة الكويت وشعبه ستزداد ، وسيترتب على ذلك ازدياد نطاق العمل في جميع نواحي الإمارة مما ينتج عنه رفع مستوى المعيشة وازدياد العمران وتوسع المدينة وكثرة الأجانب المتنوعى الجنسية واللغة والدين ، وستصبح الكويت مركزاً عالمياً من مراكز الصناعة البترولية يؤمها القاصى والدانى . . .

ولكن يجب ألا نستمر في الخيال، ونبنى آمالاً كبيرة على ازدياد دخل الكويت المالى ، فستزداد النقود ويترتب على ذلك تضخم مالى كبير يجعل قيمة النقود أقل مما هى ، فكان هذه الزيادة لا تفيد شيئاً ، إلا إذا حاولنا الحد من ارتفاع الأسعار بصورة جدية بفرض التسعيرة الجبرية وبخاصة للواد الغذائية . وهناك أزمة المساكن وارتفاع أجورها ، حيث يجب أن تعالج بطريقة عادلة الربح والفائدة للوَجَر والمستأجر . وهناك الطامة الكبرى